**جامعة باجي مختار ـ عنابة**

**كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير**

**قسم الجذع المشترك السنة الأولى ل.م.د**

**المحاضـــــرة الثـــــامنة**

# تحليل التوزيع
# المفـــــاهيم العـــــامة

**من إعداد:**

**د. عبـــد الله مولـــــــــة**

**تحرير:**

**أ. عبد الغاني بـــــاحمـــد**

2015/2014

**المادة: مدخــل إلى علــم الإقتصــاد**
**الوحدة: وحدة التعليم الأساسية 1**
**المعامل: 2**
**الرصيد: 5**

**المحاضرة الثامنة: تحليل التوزيع ـ المفاهيم العامة**

**الهــدف البيداغــوجي:** يبدأ تحليلنا للنشاط الثاني في العملية الإقتصادية:التوزيع، بتوضيح بعض المفاهيم العامة، الضرورية لاحقا، لإستيعاب الموضوعات الأساسية، التي تشكل بنيان نظرية التوزيع ( تشكل الأسعار، تفسير المداخيل ...).

**عنــاصر المحــاضرة:**

**1ـ تعريف التوزيع؛**

**2ـ مفهــوم القيمة: القيمة الإستعمالية، القيمة التبادلية ( النسبية )، القيمة، نظريات القيمة؛**

**3ـ مفهــوم السعر: تعريفه، علاقته بالقيمة، دوره و أنواعه؛**

**4ـ مفهــوم الســوق؛**

**5ـ مفهوم الدخل؛**

## تحليل التوزيع :

### المفـــــاهيم العـــــامة

**1- تعريف التوزيع :**

- من البديهي، أن التوزيع ينجم عن الإنتاج، ليس فحسب لكونه يتعلق بتوزيع حصيلة الإنتاج (السلع و الخدمات )، بل أيضا، لأن شكله يتحدد بشكل المساهمة في الإنتاج. [1].
- يأخذ التوزيع – بالمعنى الإقتصادي– **شكلا تباديليا**. أي، أنه يقع على أساس تحويل السلع إلى نقود أو دخل، يتم إنفاقها للحصول على سلع الآخرين، إعتماداً على وجود أسعار محددة و معروفة و مقبولة. و يتحقق ذلك في السوق. [2] .
- يقوم الإدراك الإقتصادي للتوزيع على إعتبار سياق التثمين الذي سبق أن تعرضنا له في تحديدنا لمفهوم رأس المال. فالتوزيع هو " مجموع عمليات تخصيص المنتوج التي من خلالها يتم تجميع عناصر التثمين .. في مجال التداول .. و مجموع هذه العمليات تمثل في آن واحد كيفيات تشكل مختلف المداخيل: الأجور، الأرباح، الريع، الفائدة " [3].
- إنطلاقا من الإعتبارات السابقة، يتراءى لنا: أننا بصدد توزيع القيمة. أي قيمة الإنتاج. وهو ما يحملنا بالضرورة لتناول مفهوم القيم قبل أي مفهوم آخر من مفاهيم التوزيع.

**2- مفهوم القيمة: القيمة الإستعمالية، القيمة التبادلية ( النسبية )، القيمة، نظريات القيمة.**

- بالعودة إلى تعريفنا للسلعة، نخلص إلى أن السلعة لها قيمتين: قيمة إستعمالية ( من كونها ذات منفعة ) و قيمة تبادلية ( من كونها ذات سعر و موجهة للتبادل ):

- **القيمة الإستعمالية** هي قدرة السلعة على إشباع حاجة ما أو تقديم منفعة ما. و تمثل كما أسلفنا، إحدى الخصائص المادية للسلعة. لكن، هذه الخاصية لا تثير إهتمام الإقتصاديين إلا، بالقدر الذي تكون كدعامة لخاصية أخرى، هي القيمة التبادلية. أي، أن القيمة الإستعمالية المعتبرة هنا، هي **القيمة الإستعمالية للآخرين** ( الموجهة للتبادل )

- **القيمة التبادلية** هي قدرة السلعة التي تمكن صاحبها، من الحصول على مقابل آخر: سلعة أو نقود. و هي تحديداً، العلاقة الكمية أو، النسبة التي يتم على أساسها التبادل. مثلا: 20 مترا من القماش = لباسا أو، نصف أوقية من الذهب أو، ألف دينار. و بالنظر، إلى هذه المعادلة نفهم، أن سلعة ( 20 متر من القماش ) تعبر عن قيمتها، من خلال سلع أخرى و، لا تعبرعن قيمتها من ذاتها. فنحن هنا، بصدد **القيمة النسبية** لهذه السلعة و ليس قيمتها. و من ثم، فإن القيمة التبادلية ليست القيمة بل **الشكل الظاهري** لها، حيث يختفي وراءها العامل الذي يفسر تعادل السلع في التبادل أي العامل المشترك بينها. و هو بالتحديد، القيمة [4]. فالسلع، المختلفة من حيث خصائصها المادية، تتعادل و تتساوى( بمعدلات محددة ) لأن لها قيم متساوية. من هنا، يظهر أن إدراك القيمة التبادلية لا يكفي لفهم علاقات التبادل. أو، لنقل أنه، إدراك للظاهر فقط. أما الفهم العميق لمعنى هذه العلاقات، فلا يكون إلا بإدراك جوهر القيمة **كخاصية مشتركة** _بين السلع و، كأساس لتفسير معدلات التبادل و إنتظامها و إستمرارها..

- إن تحليل القيمة لا يمكن أن يكون **معياريا**. بإعتبار تعدد وجهات النظر. و من ثم، تتمثل مهمتنا، في عرض وجهات النظر هذه، بالكيفية التي تمكن من إستيعاب مفهوم القيمة في سياق تطور التحليل [5]. و بهذا الصدد، يزودنا الفكر الإقتصادي، بثلاثة آراء رئيسية أو، نظريات:

- **يقوم الرأي الأول** ، على التحليل الموضوعي للقيمة، بإعتبارها كمية **( نفقات ) العمل** المبذولة لإنتاج السلعة، محسوبة على أساس الظروف الإجتماعية **المتوسطة** للإنتاج . ( نظرية القيمة – العمل ).

- **و يقوم الرأي الثاني** ، على التحليل الذاتي للقيمة، بإعتبارها مجموع **الأحاسيس أو المشاعر** التي يشعر بها الأفراد عند إستهلاك المنافع ( نظرية القيمة – المنفعة ) محسوبة عدديا أو، من خلال التفضيل **(منحنيات السواء )** .

- **أما الرأي الثالث** ، فيوفق بين الرأيين السابقين، بإعتباره في آن واحد لدور كل من تكاليف الإنتاج ( خاصة في الأمد الطويل ) و المنفعة، في تحديد قيمة السلعة. على غرار طرفي المقص. بتعبير ألفريد مارشال.

**3- مفهوم السعر: تعريفه، علاقته بالقيمة، دوره و أنواعه:**

- يعتمد إنفاق الدخل للحصول على السلع – كما أشرنا آنفا – على وجود أسعار لهذه السلع، تمكن من مقارنتها و تقييمها نقديا. أي أن السعر يعبر عن القيمة النسبية للسلعة. و من ثم، فإنه مجرد شكل للقيمة. إنه القيمة التبادلية بتعبيرها النقدي.
- يضطلع السعر بدور حيوي، يتمثل في التخصيص الأمثل للموارد . أي توزيعها بالشكل الذي يمكن من تحقيق الفعالية القصوى [6] . فالسعر مؤشر عن الموارد ذات الإستعمال المربح و ذات الإستعمال غير المربح ...[7].
- تميز النظرية الإقتصادية بين أصناف أساسية للسعر إستناداً على تحليل القيمة هي:

- **السعر الطبيعي ( أ.سميث )** : و يعادل تكلفة الإنتاج بمعناها الواسع أي مجموع الأجور و الأرباح و الريوع المدفوعة للحصول على السلعة ...[8] .

- **سعر الإنتاج**: و يعادل سعر التكلفة في فرع معين مضافا إليه **الربح المتوسط** ( في كل الفروع ) .[9] و يتشكل لإزالة التناقض بين منطق الإنتاج و منطق التوزيع بإعتبار معدلات الربح المختلفة عند بيع السلع بقيمتها .[10] .

- **سعر السوق** : و يعادل سعر الكلفة مضافا إليه معدل الربح المتحقق فعلا في الفرع ( أقل أو أكبر أو يساوي الربح المتوسط ). هو سعر البيع و يتشكل حسب شكل السوق [11].

**4- مفهوم السوق :**

- هو الميدان الذي يتحقق فيه التوزيع – بالمعنى المحدد آنفا. و من ثم، فهو ليس مجرد مكان لإلتقاء البائع و المشتري بل هو بالأحرى، مكان تحقيق السلع ...
- من جهة أخرى، و على خلاف النظرة الساذجة، بإعتباره مكان إلتقاء أشخاص، يجدر النظر إلى السوق كمكان لتواجد **مصالح** مختلفة ... و **حاجات** مختلفة.

**5- مفهوم الدخل:**

- الدخل كتعبير نقدي للإنتاج هو المقابل الضروري لتحقيق التثمين و **تجديد الإنتاج** .